مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

سمات الاقتصاد الإسرائيلي ومراحل تطوره

الدكتور إسماعيل شعبان*
الدكتور فادي خليل**
أيهم عماد***

(قبل للنشر في 2003/5/24)

□ الملخّص □

إن الهدف من البحث محاولة إعطاء نظرة مبسطة عن مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي منذ قيام الكيان الصهيوني عام 1948 حتى عام 2001، كما يتناول السمات التي تميزت بها كل مرحلة من مراحل تطوره مبيناً نقاط ضعفه ونقاط قوته ومصادر دعم هذا الاقتصاد الذي يعتمد إلى حد كبير على جملة واسعة من المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية والأوروبية و الجباية اليهودية.

ويهدف أيضا إلى التأكيد على المقاطعة العربية لإسرائيل كوسيلة ضغط مؤثرة على سياسة إسرائيل ومن يتعاون معها، حيث تعتبر إسرائيل أن مقاومة المقاطعة العربية وإبطال مفعولها هو أحد مهامها الرئيسية الدائمة التي تدخل في معظم مواقفها وعلاقاتها واتصالاتها مع الدول الأخرى. بالإضافة إلى دعم الانتفاضة بشتى الوسائل الممكنة (الاقتصادية والسياسية)، لزيادة آثارها السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة حلب- حلب- سوريا.
** مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- الاذقية- سوريا.
*** طالب دراسات عليا في قسم الاقتصاد والتخطيط- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- الاذقية- سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (5)2003
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (25) No (5) 2003

Characteristics of the Israeli Economy and Stages of Its Development

Dr. Issmail Shaban*
Dr. Fadi Al-Khalil**
Ayham Imad***

(Accepted 24/5/2003)

□ ABSTRACT □

This paper seeks to give a simplified analysis of the stages of development of the Israeli economy since the creation of the Israeli entity in 1948, focusing on the features of each stage, including its weaknesses and strengths as well as the great support and aid it gets from the US, Europe, and Jewish communities worldwide.

The paper also tries to emphasize the importance of the Arab boycott of Israel as an effective means of pressure on Israel and its collaborators. This is why resisting Arab boycott and rendering it ineffective are Israel's major permanent goals and are key factors in determining Israel's international attitude and relations. Furthermore, the paper calls for every kind of possible support (economic and political) of the Palestinian uprising (Intifada) to heighten its negative impact on the Israeli economy.

* **Associate Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
** **Lecturer at Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Post Graduate Student .of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**.

يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بجملة من السمات تجعل منه اقتصاداً فريداً من نوعه، ويمكن إجمال هذه السمات كالآتي:

1. سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتأتي هذه السيطرة من خلال ثلاث جهات هي: مؤسسات الدولة ، الوكالة اليهودية ، والهستدروت . فالدولة من خلال مؤسساتها تقوم بمهمة الإشراف والتخطيط في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية من خلال سياساتها المالية والنقدية والتجارية، ومن خلال دورها في تحديد الأسعار في كافة المجالات[1]. أما الوكالة اليهودية فتقوم بدور رئيسي في كل ما يتعلق بالهجرة اليهودية بعد قيام الدولة، وبتنسيق تامٍ مع أجهزة الدولة. وتعد الهستدروت النقابة العامة للعمال اليهود في إسرائيل وبنفس الوقت أكبر ربّ عمل في إسرائيل .وهناك نوعان من الملكية في إسرائيل ، فهناك ملكية عامة تضم قطاع الحكومة(ويضم هذا القطاع ملكية الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي)، وقطاع الهستدروت ويشمل هذا النوع كل أشكال الملكية التي لا تخضع للملكية الفردية وهي تضم الأراضي والمياه والموارد الطبيعية وبعض مشروعات التعدين والأسطوليين البحري والجوي، والمزارع التعاونية (الكيبوتز). وبجانب هذا النوع ثمة ملكية قطاع خاص وهي تسيطر على أكثر من نصف الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة في مجالات الصناعة والخدمات والتجارة [2].
2. هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والجيش في إسرائيل ، وهذا أمر طبيعي أن يوضع الاقتصاد في خدمة الجيش بالنسبة لدولة قامت بالقوة وبحدِّ السيف ، وهي دولة غريبة عن الوسط الذي تعيش فيه ، ولذلك سعت إسرائيل منذ قيامها إلى بناء جيش قوي ومسلح بأحدث الأسلحة وقادر على تحطيم أيةّ قوة عربية بمفردها، ومنع أيّ جيش عربي من الحصول على أسلحة متطورة ، وإن إسرائيل مهيأة لتعيش في حالة حرب دائمة ، وهذا يعني أنها تنفق كميات كبيرة من الأموال على الإنفاق العسكري ، فالميزانية العسكرية الإسرائيلية تمثل نحو ثلثي الناتج القومي الإجمالي ونحو نصف الميزانية العامة في معظم السنوات . وعلى صعيد آخر فإن إسرائيل أصبحت من الدول المنتجة للسلاح ولا سيما المتطورة منه وخاصة بعد حرب عام 1967 ، وبعد إيقاف فرنسا تصدير السلاح إلى إسرائيل ، إذ تنتج إسرائيل اليوم مقاتلات حربية وصواريخ ودبابات حديثة وقنابل ذرية وأقمار فضائية بالإضافة إلى الذخيرة والأسلحة الكيماوية والأسلحة الخفيفة، وقد أدى نمو قطاع الصناعات العسكرية إلى نمو ما صار يعرف بـ"المجتمع العسكري–الصناعي Military-industrial complex" ، ذلك أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية صار يعتمد اعتماداً رئيسياً على العقود التي يحصل عليها من وزارة الدفاع[3]، و بالتالي على تصدير الأسلحة الإسرائيلية حتى إلى الهند والصين وتركيا..... الخ .
3. الاعتماد الكبير على المعونات والمساعدات الأجنبية سواء أكان ذلك في شكل منح أم قروض أم تسهيلات تجارية .(ونظراً لأهمية هذه السمة فسوف نفرد لها مبحثاً يعالجها بمفردها).

---

[1] [1]– د.ماضي، عبد الفتاح محمد، 1999– *الدين والسياسة في إسرائيل*، الطبعة الأولى، مكتبة مد بولي، القاهرة، عدد الصفحات 618، ص74 –75 .

[2]– د . مرسي، فؤاد، 1983– *الاقتصاد السياسي لإسرائيل*، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص101.

[3]– د.ماضي، عبد الفتاح محمد، 1999– *الدين والسياسة في إسرائيل*، مرجع سابق، ص 76 .

4. ارتفاع نسبة التضخم حيث كانت (449%) عام 1984 و (185%) عام(1985)، وبعد تخفيض قيمة الشيكل صارت النسبة المذكورة 18% في عام 1991[1]. وقد قدر تقرير البنك الدولي عن التنمية الصادر عام 2000 متوسط التضخم السنوي في الفترة من 1990–1998 بنحو(11%) [2].

5. ارتفاع نسبة الاستهلاك العام والخاص، حيث بلغت في الأعوام التالية 1972، 1978، 1980، 1995،1998 النسب التالية على التوالي 83%، 93%، 89%، 87%، 90.8% من الناتج المحلي الإجمالي[3]. وهذا يتم اعتماداً على المنح والمعونات الخارجية، وذلك لأن إنتاجية العامل الإسرائيلي متدنية بالنظر إلى مستوى دخل الفرد[4]. وإن ارتفاع نسبة الاستهلاك تؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار المحلي الإجمالي حيث بلغ 11% عام 1980 ، 3% عام 1995 [5].

6. يساهم القطاع الخاص الإسرائيلي بنسبة ثلثي الناتج القومي، بينما يساهم ا لقطاع العام بالثلث الباقي. ويعد قطاع الخدمات أضخم القطاعات على الإطلاق (وهو قطاع غير إنتاجي)، ويليه قطاع الصناعة فقطاع المواصلات والاتصالات فقطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة (حيث نسبة العاملين في كل من الزراعة والصناعة على التوالي من مجمل قوة العمل الإسرائيلية بلغت في عام 1980 (6%)، (32%) وفي عام 1990(4%) (29%) على التوالي [6]. هذا مع العلم أن أكثر العمال والمزارعين من غير اليهود .

7. يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من مشكلات حقيقية ، أهمها العجز التجاري الذي بلغ (11) مليار دولار في عام 2000، وقد كان القسم الأكبر من العجز حاصلاً مع دول الاتحاد الأوروبي، والديون الخارجية التي بلغت نحو 56 مليار دولار في نهاية عام 2000، وكذلك البطالة التي تعدت 8.5% من حجم قوة العمل المعروضة في العام المذكور. وقد أصبحت بعد مرور سنتين على انتفاضة الأقصى أي في عام 2002حوالي 10.4 %[7].

مراحل تطور الاقتصاد الإسرائيلي :

لقد مر الاقتصاد الإسرائيلي منذ عام 1948 بأربع مراحل ، الأولى تمتد بين عامي 1948 و1954، وهي فترة تقشف، والمرحلة الثانية تمتد ما بين عامي 1954 و 1972 وامتازت هذه الفترة بالنمو الاقتصادي السريع، أما المرحلة الثالثة وهي فترة التضخم والكساد الاقتصادي فتمتد ما بين عامي 1973 و 1985، والفترة الرابعة والتي تمتد منذ عام 1985 وحتى مجيء شارون إلى رئاسة مجلس الوزراء، وهي فترة ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي.

أولاً – فترة التقشف والتأسيس (1948 –1954) :

---

[1]– وهبة، محمود، 1994 – *إسرائيل والعرب والشرق أوسطية*، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 235.

[2]– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام (2000)– البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية(مركز الأهرام للترجمة والنشر)، القاهرة، ص 202.

[3]– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2000 ، مرجع سابق، ص 206 .

[4]– د . المسيري، عبد الوهاب محمد، 1988– *الاستعمار الصهيوني الاستيطاني وتطبيق الشخصية اليهودية*، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص، ص 135 .

5– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1997 – البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 257 .

6– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1997، مرجع سابق، ص 239 .

[7]- http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/htm

تميزت السنوات الست الأولى من عمر إسرائيل بأنها السنوات التي تمكنت القيادة العمالية فيها من رسم المعالم الاقتصادية للدولة الجديدة بصورة تكرس مكانة خاصة للاقتصاد (العمالي) الذي بنته في فترة الانتداب من ناحية، وبصورة تركت أثراً مستمراً في تطور الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية أخرى.

كان هناك، في البداية، ثلاث قضايا أولتها الحكومة اهتماماً كبيراً: **أُولى** هذه القضايا تأسيس جيش عصري يملك و يقدر على استعمال الأسلحة الحديثة، وعلى الاستنفار السريع، وهذا ما جعل الحكومة تعطي في البداية الإنفاق العسكري أولوية مطلقة. **والقضية الثانية:** تتمثل في استيعاب اليهود المهاجرين الجدد، إذ تدفق على إسرائيل سنة تأسيسها (1948) 100 ألف مهاجر جديد، وتضاعف هذا العدد سنة 1949. وهكذا، وبعد ثلاث سنوات ونصف السنة من قيام الكيان الصهيوني (نهاية سنة 1951)، كان عدد السكان قد تضاعف، وقد شكلت هذه الهجرة –طبعاً – عبئاً على اقتصاد الدولة الجديدة إذ كان على الحكومة أن توجد لهؤلاء المهاجرين بيوتاً مؤقتة، ومدارس لأطفالهم، وخدمات صحية واجتماعية، بالإضافة إلى تأمين عمل للراشدين منهم، أما **القضية الثالثة:** فتتمثل في إقامة مؤسسات الدولة الجديدة: من مؤسسات الخدمات المدنية، إلى البنك المركزي، إلى مؤسسة التأمين القومية، إلى الإذاعة ..... الخ. ولقد قامت الحكومة بتأميم النشاطات الاقتصادية التي لها علاقة بالموارد الطبيعية أو بشؤون الدفاع العسكرية، فوضعت يدها على شركتي البوتاس والكهرباء، لكنها لم تضع يدها على شركة المياه التي تديرها الهستدروت، مع أنها أخذت بعد ذلك تدعم هذه الشركة بصورة مستمرة، كذلك، فإن الحكومة قامت بتأسيس منشآت اقتصادية أخرى، بالاشتراك مع الهستدروت والوكالة اليهودية، كشركة الطيران الإسرائيلية ((أل – عال)).

وفيما يخص التنمية الاقتصادية، فقد انصب اهتمام الحكومة على التنمية في القطاع الزراعي وموارد المياه ، وبناء المستعمرات الزراعية، فلقد كان نصيب قطاع الزراعة 56% من ميزانية التنمية لسنتي 1952 و1953 ، بينما كان نصيب الصناعة 11% فقط .

ومما لا شك فيه أن الاهتمام بالقطاع الزراعي في البداية كان خطة صائبة، وبعكس ما أقدم عليه كثير من الدول المستقلة حديثاً في العالم الثالث (إذ إن هذه الدول أعطت الصناعة الأولوية في التنمية، وأدى إهمال القطاع الزراعي إلى اللجوء إلى استيراد الطعام من الخارج، وبالعملة الصعبة).

لقد كانت ميزانية التنمية الإسرائيلية تموَّل، بصورة رئيسية، من قرض تحصل عليه الحكومة من بنك التصدير – الاستيراد الأمريكي، ومن ريع السندات الإسرائيلية (Israeli Bonds) التي بدأت إسرائيل ببيعها بين أفراد الجاليات اليهودية في الشمال الأمريكي وفي غرب أوروبا، منذ سنة 1951.[1]

هذه النشاطات الكبيرة التي قامت الحكومة بها أدت، طبعاً، إلى زيادة حجم الطلب العام في الأسواق، الأمر الذي شكل ضغطاً على الأسعار قاد إلى التضخم المالي. وأمام هذه المشكلة من ارتفاع الأسعار المستمر اتبعت الحكومة سياسة التقشف، التي تم بموجبها تدخل الحكومة في توزيع السلع الرئيسية (الطعام والثياب والمواد الأولية، وحتى الأثاث)، وفي سحب العملة الصعبة من السوق عن طريق إعطاء أصحابها سندات حكومية، لكن هذه السياسة فشلت في إيقاف التضخم، وهو ما أدى إلى زيادة البطالة، وانتشار السوق السوداء، وازدياد العجز في ميزان المدفوعات التجاري، الأمر الذي اضطر الحكومة إلى تخفيض سعر (الشيكل) للحد من الاستيراد، ولتشجيع الصادرات.

[1] -Aharoni, yair (1991). The Israeli Economy : Dreams And Realities. London : Routledge .P .71 .

ثانياً – فترة النمو السريع (1954 –1972) :

كان من مميزات الفترة المذكورة تدفق الهجرة، وهو ما يعني زيادة في حجم اليد العاملة، وفي هذه الفترة، أمكن استغلال زيادة اليد العاملة هذه عن طريق الزيادة في رأس المال التي حدثت جراء التعويضات الألمانية التي بدأت تتدفق على إسرائيل، ومع هذه الزيادة في (العمل) ، وفي (رأس المال)، بدأت سنوات النمو الكبير والسريع للاقتصاد الإسرائيلي، فبينما كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في آخر سنوات الفترة الماضية (1952 – 1953) أقل من 2 % ، قفز في أول سنوات هذه الفترة إلى 17%، وفي سنوات الفترة كلها، كان النمو مرتفعاً جداً بالنسبة إلى أية مقاييس، إذ ازدادت الهجرة بمعدل 4% سنوياً، وازداد الناتج القومي الإجمالي بمعدل 6% سنوياً ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاستهلاك الشخصي بمعدل 9% سنوياً، وهذه الأرقام كبيرة جداً، إذ إنها تعني أن الفرد الإسرائيلي كان قادراً على مضاعفة مستوى معيشته في مدة سبع سنوات .[1]

ونظرا لأن تراكم التغييرات الكمية يقتضي تغييرات نوعية، وذلك شهدت هذه الفترة أيضاً تغيراً في البنية الاقتصادية، إذ أصبح إنتاج القطاع الزراعي كافياً لسد حاجات السوق المحلية من ناحية الغذاء والطعام، لكن هذا القطاع لم يكن قادراً على الاستمرار في النمو بسبب وجود قيد طبيعي هو مساحة الأرض وحجم الموارد المائية، وعليه، فإن حجم الزراعة من الناتج القومي الإجمالي ازداد من 11% سنة 1950 إلى 15% سنة 1958، ثم تراجع بعد ذلك فأصبح 10% سنة 1966. وفي أثناء ذلك، انصرف اهتمام الحكومة إلى الصناعة وتشجيع الاستثمار الصناعي. وهكذا، فبينما كانت الصناعة في أوائل الخمسينات تنمو بمعدلات أقل من القطاعات الأخرى (4.2% في فترة 1950 – 1954) أخذت تنمو بمعدلات مرتفعة بعد ذلك (12.2% في فترة 1955 – 1964). [2]

من ناحية أخرى ، كانت الحكومة مهتمة بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية، فكان قطاع الخدمات يأخذ نصف الدخل القومي تقريباً (45.8% سنة 1984 ، بينما كان 36.1% سنة 1950). كذلك ازداد حجم قطاع البناء، عاكساً بذلك ارتفاعاً في مستوى المعيشة وفي قدرة العامل على شراء بيت من ناحية، واهتماماً بتأمين مسكن للمهاجر الجديد من ناحية أخرى.

وقد تمت هذه الإنجازات الاقتصادية بإشراف الحكومة، وهو ما يعني ازدياد دور الدولة في الاقتصاد، فبينما كانت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي لا تتجاوز 23% سنة 1950 أصبحت 38% سنة 1960، و 65% سنة 1970.

ويتم تفسير معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي، كما هو معروف، عن طريق معدلات نمو عوامل الإنتاج، ونمو كفاءة الإنتاج، وهناك دراسات إسرائيلية تبيّن أن نسبة 75% من النمو في هذه الفترة قد تمت بفضل نمو حجميّ (العمل) و (رأس المال)، بينما تمّت نسبة 25% الباقية بسبب نمو الكفاءة الإنتاجية .[3]

ومن المهم أن نلاحظ هنا أن نمو رأس المال كان عائداً كله إلى زيادة رأس المال الخارجي الذي يأتي إلى إسرائيل و بالعملات الصعبة (التعويضات الألمانية ، والتبرعات اليهودية من أوروبا وأمريكا، وريع السندات

[1] -Aharoni(1991), P.75 .
[2] - -Rivlin,Paul(1992). The Israeli Economy:Boulder, Colo:Westview Press.P.57 .
[3] -Ben-Porath,Yoram(ed)(1986). The Israeli Economy:Maturing Through Crises. Cambridge, Mass, London:Harvard University Press.

الإسرائيلية). ففي أثناء فترة النمو هذه (1954–1972) لم يحدث أي تراكم رأسمالي داخلي في إسرائيل ، إذ لم يكن هناك أي ادخار قومي . [1]

ثالثاً – فترة التضخم والكساد (1973 – 1985) :

بدأت فترة الركود والكساد في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر 1973، فتراجع النمو بالمعدلات العالية للفترة السابقة، حتى أنه بلغ الصفر في بعض السنوات، وطوال الفترة لم يتجاوز معدله 3% في السنة، وفي الوقت نفسه حدث عجز كبير في ميزان المدفوعات التجاري، وفي ميزانية الحكومة، ولقد فشلت محاولات حكومة العمال في التخلص من هذا الوضع الاقتصادي المتردي، وكان ذلك أحد الأسباب التي جاءت باليمين الإسرائيلي (الليكود) إلى الحكم أول مرة في تاريخ إسرائيل، واتباع سياسة اقتصادية جديدة .

وكان من المفترض أن تحل السياسة الاقتصادية الجديدة مشكلة التضخم المالي عن طريق تقليص حجم الإنفاق الحكومي ودرجة تدخل الدولة في الاقتصاد، إذ كان ذلك ضمن الشعارات التي نادى الليكود بها في المعركة الانتخابية، لكنه عند تسلم الحكم اتبع سياسة معاكسة، إذ أعطى بناء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان أهمية أُولى، كما خاض مغامرة حرب لبنان سنة 1982 التي كان لها تكاليف كبيرة بسبب استمرارها مدة طويلة، وبسبب بقاء قسم كبير من الجيش في لبنان مدة أطول. أمّا السياسة الاقتصادية الجديدة، فكانت كلها عبارة عن رفع بعض القيود أمام حركة رأس المال، وإلغاء بعض الضرائب (الضريبة على السفر)، وتقليص حجم الدعم لبعض السلع الرئيسية، وإعلان الرغبة في بيع بعض شركات القطاع العام للقطاع الخاص، لكن هذه السياسة فشلت كلياً، وزادت في التضخم المالي حتى وصل في منتصف الثمانينات إلى حدود أوشك معها معظم النظام المالي الإسرائيلي على الانهيار لو لم تمد الولايات المتحدة يد العون بتقديم مساعدة مالية عاجلة[2].

وهناك أكثر من سبب يمكن أن يعزى إليه الكساد في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي بدأ في أواخر سنة 1973، وأولها التأثير الكبير لحرب 1973في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أحدثت ارتباكاً في عجلة الإنتاج، وحرمت القطاعات الإنتاجية قسماً مهماً من اليد العاملة الفنية من ناحية، وزادت في حجم الإنفاق العسكري من ناحية أخرى، ففي سنة واحدة (1973) زاد هذا الإنفاق 66% عما كان عليه في السنة السابقة، وظل هذا الإنفاق عالياً فترة من الزمن، إذ بينما كان الإنفاق العسكري يقتطع من الناتج القومي الإجمالي 21.7% في سنوات 1968 – 1972 أصبح بعد الحرب يقتطع 32%، وظلت هذه النسبة العالية جداً قائمة إلى سنة 1975 حين بدأت بالتراجع حتى وصلت إلى معدل 20% في الثمانينات[3].

كذلك كان لارتفاع أسعار البترول الكبيرة والمفاجئة، في فترة 1973 – 1979، تأثير ضار في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ ارتفعت تكلفة استيراد البترول إلى إسرائيل من 98 مليون دولار سنة 1972 إلى 628 مليون دولار سنة 1975،

---

[1] -Rivlin(1992),P.7 .

[2] - Rivlin,Paul(1992). The Israeli Economy:Boulder, Colo:Westview Press. P.25.

3– النقيب، فضل، 1995–الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، عدد الصفحات 142، ص46.

ووصلت إلى 1.8 مليار دولار سنة 1980[1]. رغم السعر الخاص الذي يباع به البترول المصري المصدر إلى إسرائيل بموجب اتفاقية كامب ديفيد.

وتجمع آراء أكثر المهتمين بالاقتصاد الإسرائيلي، من إسرائيليين وأجانب، على أن تأثير حرب 1973 وارتفاع أسعار البترول – على أهميتها– ليسا السبب الوحيد أو الأهم في المشكلات التي واجهت الاقتصاد الإسرائيلي طوال عقدي السبعينات والثمانينات. فخبراء الاقتصاد الإسرائيلي يشيرون إلى أن في بنية الاقتصاد الإسرائيلي قيوداً تحد من نموه.

فقد كان هناك سببان للنمو السريع في الخمسينات والستينات هما:

السبب الأول: الزيادة الكبيرة في حجم كل من عاملي الإنتاج: اليد العاملة، ورأس المال – أي الهجرة والمساعدات الخارجية.

السبب الثاني: أن قطاعي الزراعة والصناعة كانا مازالا قادرين على النمو الكبير لأن فيهما مجالات لم يتم استثمارها بعد.

وإن المدقق في الإحصاءات الإسرائيلية يرى بوضوح أن هذين السببين توقفا عن التأثير في الاقتصاد، في منتصف الستينات.

1– فالهجرة إلى إسرائيل تراجعت في ذلك الوقت ، وبدأت ظاهرة الهجرة المضادة تشكل عامل قلق في سنة 1966، أمّا المساعدات الأجنبية، التي تقدم رأس المال للإنتاج الإسرائيلي ، فكانت قد استقرت عند مستوى معين لم تزدد بعده، كما أن المحاولات التي قامت بها الحكومة لإغراء رأس المال الأجنبي بالقدوم إلى إسرائيل ، لم تتكلل بالنجاح.

2–أمّا بالنسبة إلى السبب الثاني، فقد كنا رأينا في عرضنا للفترة السابقة أن نمو الزراعة أخذ يتراجع عن المعدلات العالية، لأن أكثر الأراضي أصبح مستغلاً، كما أن ندرة الموارد المائية كانت تضع سقفاً للنمو الزراعي في كل الأحوال، وفيما يتعلق بالصناعة، فلقد كان نموها الكبير، بعد أن أعطتها الحكومة الأولوية في مجال التنمية، راجعاً إلى تكريس الإنتاج الصناعي لسد حاجات السوق المحلية، أي إنتاج بضائع تحل محل البضائع المستوردة (Import Substitution) وكان نجاح ذلك يعتمد على الحكومة إلى حد بعيد إذ كانت قادرة على حماية هذه الصناعة عن طريق منع المنافسة الأجنبية لها (بواسطة الضرائب العالية ، أو منع الاستيراد) وبعد أن استنفذت هذه المرحلة نفسها، أصبح أي نمو للقطاع الصناعي رهناً بقدرة إسرائيل على تصنيع بضائع تصلح للتصدير، أي قادرة على دخول المنافسة العالمية، لكن إسرائيل لم تنجح في ذلك بسبب أن تكلفة الصناعة الإسرائيلية كانت باهظة، فالأجور عالية والأسعار مرتفعة نتيجة أنهما لم يتحدا في السوق وفق قوى العرض والطلب، نتيجة أن أجور الصناعات التي يشرف القطاع العام عليها كانت مرتفعة لأسباب غير اقتصادية.

وهكذا اتضح، في منتصف الستينات، أن اطّراد النمو الاقتصادي في إسرائيل رهن بقدرة الحكومة على اتباع سياسة جديدة تهدف إلى تغيير اقتصادي شامل، وفي هذه الفترة، شهدت إسرائيل حواراً مهماً اشترك فيه اقتصاديون من الجامعة العبرية في القدس والبنك المركزي ووزارة المال في جانب، واقتصاديون من وزارة الصناعة والتجارة في الجانب الآخر .

[1] -Abed,George T.(ed)(1988)./the Palestinian Economy:Studies in Development under Prolonged Occupation.London:Routledge.

وكان رأي الفريق الأول أن دور الدولة الكبير في المجال الاقتصادي كان ضرورياً، في الفترة الماضية (فترة النمو السريع)، لأن مهمة استيعاب المهاجرين، وحماية الصناعة المحلية، ودعم السلع الرئيسية، كانت تتطلب دوراً مركزياً للدولة، ثم أصبح استمرار هذا الدور عائقاً أمام النمو، إذ إن الأسعار في الاقتصاد الإسرائيلي لا تقوم بمهمتها في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيعها على مختلف القطاعات، وفق معايير الكفاءة الاقتصادية، رأى هؤلاء الاقتصاديون أن الاقتصاد الإسرائيلي قد وصل إلى مرحلة تتطلب من الدولة رفع اليد وترك الحرية للسوق، كي تتمكن الأسعار والأجور من القيام بمهماتها الاقتصادية ، والصادرات الإسرائيلية من دخول مجال المنافسة العالمية، إن دور الحكومة في التخطيط المركزي للاقتصاد كان ضرورياً في الماضي لكنه لم يعد الآن بديلاً مقبولاً من دور السوق الحرة.

أمّا الفريق الثاني فقد كان يرى عكس ذلك، إذ يرى أن إسرائيل ما زالت دولة نامية، وأن مرحلة النمو هذه تتطلب التخطيط والتوجيه، وأن من الخطأ ترك ذلك تحت رحمة (السوق) وما تحمله من تقلبات غير متوقعة.

تمّ هذا الحوار كما قلنا في منتصف الستينات، ولم يحسم لأن بدايات الركود والكساد في الاقتصاد الإسرائيلي توقفت فجأة بسبب حرب 1967، فلقد كانت النتائج الاقتصادية لتلك الحرب إيجابية لإسرائيل، إلى درجة نمت معها عملية الإنتاج بحيث شكل حجم الناتج القومي الإجمالي أعلى معدل له في تاريخ إسرائيل بين سنة 1968 وسنة 1972، أي الفترة ما بين الحربين (1967–1973).

لقد قدمت حرب 1967 أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة كأسواق (رهينة) أمام البضائع الإسرائيلية، إذ أخذت إسرائيل تتحكم في أسعار التصدير إلى هذه الأسواق، وفي أسعار الاستيراد منها، كذلك استغلت اليد العاملة الفلسطينية بأجور زهيدة وأقل بكثير من أجور اليد العاملة الإسرائيلية، وخصوصاً في قطاع البناء(بناء المستوطنات)، من ناحية أخرى، زادت أجواء (الانتصار الإسرائيلي الأسطوري) في تدفق التبرعات اليهودية، الأمريكية والأوروبية، على إسرائيل.

وهكذا، بينما كان الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة تراجع عام قبل الحرب، إذ كان معدل نمو قطاعات الإنتاج (الزراعة والصناعة) 10% سنة 1964، وتراجع إلى 5% سنة 1965، ثم أصبح صفراً سنة 1966، وسالباً (– 0.4%) في النصف الأول من سنة 1967، فإننا نرى أن نمو هذه القطاعات قفز إلى 21% سنة 1968، ومن ناحية أخرى فبينما كانت مشكلة البطالة قد أخذت تصبح مشكلة صعبة وتؤدي إلى هجرة مضادة إذ بلغت نسبة البطالة 10 % سنة 1967، فإننا نرى أن ذلك اختفى مباشرة بعد الحرب وعاد التوظيف الكامل لليد العاملة.[1]

لكن هذه الفورة الاقتصادية كانت، بحكم طبيعتها ، مؤقتة، فهي لم تأت عن طريق تغيير في بنية الاقتصاد الداخلية، وإنما جاءت من الخارج (المساعدات الخارجية) ، ولهذا توقفت في بداية سنة 1973، وهنا يجب أن نشير إلى نقطة بالغة الأهمية، وهي أن النمو الاقتصادي توقف فعلاً قبل بدء حرب 1973.

إذا قارنّا، مثلاً، معدلات نمو القطاعات الإنتاجية في سنة 1972 بمثيلاتها في الأشهر التسعة الأولى من سنة 1973 (أشهُر ما قبل الحرب)، لوجدنا أنها كانت 12% سنة 1972 وانخفضت إلى 9.1% سنة 1973 . كذلك فإن معدل زيادة الاستثمارات كان 25% سنة 1972 وانخفض إلى 10% سنة 1973[2]. وهذا يوضح أن حرب

[1] -Aharoni,yair(1991).The Israeli Economy: Dreams And Realities .London:Routledge.P.80 .

[2] – Ben-Porath,(1986), PP.75-100 .

1973 لم تكن مسؤولة كلياً عن انزلاق الاقتصاد الإسرائيلي إلى مرحلة الكساد والركود، وإنْ كانت بلا شك قد سرَّعت في ذلك الانزلاق.

رابعاً – فترة الإصلاح الاقتصادي (1985 – حتى مجيء شارون 2001):

وامتدت هذه المرحلة من عام 1985 حتى مجيء شارون إلى رئاسة مجلس الوزراء عام 2001 حيث مرّ الاقتصاد الإسرائيلي بمرحلة تمتاز بالإصلاح الاقتصادي، إذ كانت السمة الأساسية للاقتصاد المذكور تفاقم الأزمة الاقتصادية، فالتضخم المالي كان يتسارع تسارعاً جعل أصحاب القرار في إسرائيل يفكرون بالكف عن استعمال العملة الإسرائيلية، لأنها كادت تصل إلى مرحلة تفقد فيها قيمتها، وكان العجز في ميدان المدفوعات يضغط على الرصيد الموجود لدى البنك المركزي من العملة الصعبة، حتى تدنى هذا الرصيد إلى مرحلة بالغة الخطورة[1].

ونتيجة المتغيرات الدولية المتسارعة، وظاهرة العولمة، وسهولة انسياب رؤوس الأموال وهيمنة التكتلات الأخرى، حاولت الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1991، وضع أهدافً اقتصادية محددة حتى عام 2000 وما بعده، وهي تقليص دور القطاع العام الإسرائيلي، أو بكلمات أخرى إجراء تعديلات بنيوية عن طريق الخصخصة[2]، لكن المتابع للشأن الإسرائيلي العام والاقتصادي بالتحديد، يرى أن هناك ثمة صعوبة في الخصخصة في بعض القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد الإسرائيلي، مثل قطاع المساعدات الحربية، والخدمات المرافقة لهذا القطاع، حيث ستبقى الدولة مهيمنة عليه نتيجة التركيبة والأهداف الإسرائيلية المختلفة، حيث يخشى صاحب القرار الإسرائيلي خصخصة بعض القطاعات حتى لا يفقد دور الدولة باتخاذ قرارات الحرب والتوسع.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك ثمّة مشكلات اقتصادية واكبت وما تزال تواكب تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ومن تلك المشكلات الديون الخارجية التي وصلت إلى نحو 56 مليار دولار نهاية عام 2000 [3]، فضلاً عن البطالة ، والعجز التجاري، وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع الإسرائيلي. وتبعاً لذلك فإن 16% من المجتمع الإسرائيلي يرزح تحت خط الفقر، وتتفاوت النسبة بين الذين هم دون خط الفقر بين اليهود والعرب إذ تصل إلى نحو 25% بين العرب مقارنة باليهود بسبب التمييز في العمل والأجر، والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والضرائب، الأمر الذي ينعكس على الخيارات المختلفة للمواطن العربي، بالإضافة إلى مشكلة الانتفاضة حيث تقدر خسائر الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنة الأولى من انتفاضة الأقصى التي تفجرت في2000/9/28 بـ 2 مليار دولار. وستؤدي أيضاً إلى تفاقم العجز التجاري في الاقتصاد الإسرائيلي.

دور المساعدات الخارجية لإسرائيل:

أ–المساعدات الأمريكية:

شكلت المساعدات الخارجية لإسرائيل – ولا تزال– أهمية خاصة في أداء الاقتصاد الإسرائيلي، ففي البداية كان الهدف من المساعدات الخارجية هو استخدامها لتمويل الاستثمارات الضرورية، لإحداث تغيرات انقلابية حادة في الاقتصاد الفلسطيني، الذي سيطرت عليه إسرائيل بعد اغتصاب فلسطين وذلك لكي يتلاءم اقتصادها مع الأهداف التي تريد إسرائيل أن تحققها من خلاله، ولقد تلقت إسرائيل منذ عام 1948 مساعدات ضخمة من العديد

---

[1]–النقيب، فضل، 1995– الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 42،43

3– صحيفة هآريتس الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 1997/2/2، نقلا عن صحيفة المستقبل اللبنانية تاريخ 1997/2/4

4–مجلة الأرض الصادرة عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية عام 2001.

من المصادر الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا الغربية، الجباية اليهودية إضافة إلى البنوك الغربية التي قدّمت لإسرائيل الكثير من القروض وكذلك الشركات متعددة الجنسيات أمثال: بيبسى كولا، مكدونالد، فيليب موريس الخ. ولم تعلن إسرائيل ولا الأطراف الأخرى عن حجم المساعدات الخارجية التي تلقتها إسرائيل بالكامل، حيث بقي جزء من تلك المساعدات وخصوصاً العسكرية منها طي الكتمان لاعتبارات سياسية، تتعلق برغبة مقدمها في عدم الإعلان عن تقديمها للحفاظ على العلاقة مع العرب ولاعتبارات عسكرية تتعلق برغبة إسرائيل في إخفاء ما تتلقاه من مساعدات عسكرية.

وفي هذا السياق قدرت كمية المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة (1949–2001) بحوالي 80 مليار دولار، حيث كان نصيب المساعدات العسكرية 61% ونصيب المساعدات الاقتصادية 39%. ويلحظ المتتبع للعلاقات الأمريكية – الإسرائيلية التفاوت بين قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل بشقيها الاقتصادي والعسكري، فخلال الفترة (1948 – 1958) كانت مجمل المساعدات اقتصادية وقد بلغت 440.4 مليون دولار وتطورت تلك المساعدات لتتضمن في الفترة (1959 – 1967) على معونات عسكرية فمن أصل 550.2 مليون دولار (التي هي قيمة المساعدات في تلك الفترة) كان هناك 75.4% مساعدات اقتصادية وشكّلت المساعدات العسكرية 24.6%. وخلال الفترة المذكورة كانت السنة 1966 هي السنة الوحيدة التي كانت نسبة المساعدات العسكرية تفوق نسبة المساعدات الاقتصادية حيث بلغت 71% من قيمة المساعدات في تلك الفترة، وكان لهذا التحول دوراً مهماً في تمويل التوسع الإسرائيلي في الأراضي العربية في عام 1967، هذا التوسع الذي أعتبر منعطفاً تاريخياً للمرحلة التي كانت تؤدي إسرائيل دوراً مهماً في إطار المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

وفي الفترة من (1968 –1974) أخذت نسبة المساعدات العسكرية بالتزايد فبلغت 87.7% من إجمالي قيمة المساعدات الأمريكية البالغة 4293.2 مليون دولار، وكانت عام 1974 السنة القياسية للمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة المذكورة، وذلك لتعويض إسرائيل عن خسارتها في حرب 1973.

وقد زادت المساعدات الأمريكية لإسرائيل مع زيادة الاعتماد الأمريكي على الشرق الأوسط، فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة(1975 –1982) إلى 2178.4 مليون دولار منها 66.3% عسكرية و33.7% اقتصادية. وبلغت هذه المساعدات خلال الفترة (1983–1988) مبلغ 17879 مليون دولار كانت 54.1% مساعدات عسكرية و45.9% اقتصادية. واستمرت الولايات المتحدة في دعمها العسكري والمالي لإسرائيل فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة (1989–2001) إلى حوالي 39000 ملون دولار منها 60% مساعدات عسكرية و40% مساعدات اقتصادية. والجدول رقم 1 يبين تطور المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة (1948–2001).

جدول (1) المساعدات الأمريكية لإسرائيل بشقيها الاقتصادي والعسكري خلال الفترة 1948–2001 (الوحدة: مليون دولار)

الفترة	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية	نسبة المساعدات العسكرية%	نسبة المساعدات الاقتصادية %	مجموع المساعدات
1958–1948	–	440.4	0	100	440.4
1967–1959	135.3	414.9	24.6	75.4	550.2
1974–1968	3765.1	528.1	87.7	12.3	4293.2
1982–1975	11800	6004	66.3	33.7	2178.4
*1988–1983	9681	8198	54.1	45.9	17879
**2001–1989	23400	15600	60	40	39000
المجموع	4878104	3118504	61	39	79966.8

*المصدر للأعوام (1948– 1988) المجلة العسكرية الفلسطينية، العدد نيسان 199 السنة السابعة، ص 69–70.

**المصدر للأعوام (1989–2001) احتسبت على أساس المساعدات الأمريكية السنوية اللوجستية لإسرائيل البالغة 3 مليار دولار، منها 1.8 مليار مساعدات عسكرية، 1.2 مليار مساعدات اقتصادية (جريدة المستقبل اللبنانية 2000/3/23).

ب–المساعدات الألمانية:

لا تقل المساعدات الألمانية أهمية عن المساعدات الأمريكية، فقد قدر إجمالي ما تلقته إسرائيل كتعويضات من الحكومة والمؤسسات الألمانية الغربية حتى نهاية عام 1983 بنحو 73 مليار دولار، وقد أشار وزير الخارجية الألماني (**كلاوس كينكل)** أمام المؤتمر اليهودي في أيار 1996 إلى أن ألمانيا قدمت لإسرائيل نحو 97 مليار دولار أمريكي منذ بدء تقديم المساعدات الألمانية لإسرائيل وحتى منتصف عام 1996. وتميزت المساعدات الألمانية لإسرائيل بالتالي[1] :

1–إن الغالبية العظمى من هذه المساعدات قدمت في صورة منح لا ترد تحت اسم التعويضات، وهو ما يجعل تلك المساعدات لا تتبعها أي أعباء أو مشاكل متعلقة بخدمتها.

2–إن المساعدات الألمانية الغربية لإسرائيل كان ذات أهمية قصوى لتدعيم وجود دولة إسرائيل منذ بداية تقديم تلك المساعدات وحتى نهاية الستينات حيث كانت تشكل مصدر المساعدة الخارجية الأول بالنسبة لإسرائيل في تلك الفترة.

3–إن إسرائيل لا تزال تتلقى تعويضات شخصية من ألمانيا حتى الآن، وهي تعويضات تعرضت للتناقص لدى تقويمها بالدولار في منتصف الثمانينات بسبب ضعف المارك الألماني إزاء الدولار الأمريكي في ذلك الوقت، لكنها عادت للتزايد مع الصعود الكبير للمارك مقابل الدولار منذ عام 1987

[1] – النجار، أحمد السيد، 1998– دور المساعدات الخارجية لإسرائيل، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد الصفحات 134، ص50–51.

ج–الجباية اليهودية (مساعدات يهود العالم لإسرائيل والتبرعات اليهودية):

ولقد بلغت قيمة ما قدمته الجباية اليهودية لإسرائيل من عام 1950 وحتى عام 1996 (19.4 مليار دولار)، كما أن هناك أصول أجنبية في إسرائيل وصلت إلى نحو 23.4 مليار دولار، وغالبية هذه الأصول تعود إلى اليهود[1]، وتميزت هذه الجباية بالتالي :

أ–إن أغلب الجباية اليهودية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية التي يقدم يهودها الصهاينة حوالي 70% من التبرعات اليهودية الإجمالية.

ب–إن أعباء الجباية اليهودية محدودة جداً لأن الجزء الأكبر منها في صورة تبرعات لا أعباء لها.

وبعد هذه النظرة التفصيلية لبنية الاقتصاد الإسرائيلي أصبح واضحاً أمامنا بأن قوة إسرائيل تُستَمد من اقتصادها ومن المساعدات الخارجية لها، وإن مواجهة إسرائيل تفرض علينا مواجهة اقتصادها والعمل على إضعاف نقاط ارتكازه بهدف إضعافه وبالتالي انهياره، ولقد أثبتت المقاطعة العربية والانتفاضة في هذا المجال دورها الكبير في توجيه ضربات قاسية لهذا الاقتصاد.

الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي من جراء انتفاضة الأقصى 2000.

إن الأوضاع الاقتصادية كانت الأكثر تأثراً من جراء الانتفاضة، حيث تعرض الاقتصاد الإسرائيلي إلى خسائر فادحة وترجع أسباب هذه الخسائر الكبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي إلى السياسات الاقتصادية التي انتهجتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية. إذ عملت إسرائيل على خلق علاقة جديدة لم تكن موجودة من قبل بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، حيث نجحت إسرائيل في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بعد أن قطعت روابطه القديمة باقتصاديات الدول المجاورة والاقتصاديات العالمية.

حيث أدى منع العمال الفلسطينيون من التوجه إلى عملهم انخفاض حركة التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل بشكل كبير مما ألحق أضراراً بالاقتصاد الإسرائيلي قدرها بنك إسرائيل المركزي بحوالي 3.2 مليون دولار، وذلك في الفترة من تشرين أول 2000 إلى كانون أول 2001، وانخفضت عائدات السياحة بـ50% والتبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل بـ45.7% وقطاع البناء بـ8% وخسائر كبيرة في القطاع الزراعي تقدر بنحو 120 مليون دولار. وتراجع الناتج المحلي للفرد إلى 2.9% عام 2001 بعد أن كان 3.6% عام 2000[2].

هذا وشهدت القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية خسائر كبيرة منذ اندلاع الانتفاضة وكان أبرزها:

قطاع السياحة: وهو من أكثر القطاعات الإسرائيلية التي تضررت، حيث قدَرت خسائر هذا القطاع بـ 1.8 مليار دولار حتى 2002/1/17[3] . ولقد انخفض عدد السياح الذين استقبلتهم إسرائيل في النصف الأول من عام 2002 بنسبة 42% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2001، وقد أدت الانتفاضة إلى موجة تسريحات من العمل في إسرائيل، إذ سرح 15 ألف موظف من أصل 36 ألفا في ميدان الصناعة الفندقية، ومن 50–60 ألف من أصل 220 ألف موظف يعملون في مجال القطاع السياحي، وأقفلت 25 مؤسسة أبوابها من أصل 350 مؤسسة فندقية[4].

---

1 –http://www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/16/ray/3.htm

2-1http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html

3 -http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html

4http:/www.aljazera.com/economics/2002/7/7-17-4.htm.

قطاع الزراعة: وقد تكبد هذا القطاع خسائر تقدر بـ120 مليون دولار، حيث تكبدت المستوطنات الزراعية خسائر كبيرة تقدر بحوالي 4 مليون دولار، وإتلاف كميات كبيرة من المحاصيل الزراعة كالزيتون وتراجع محصول الحمضيات[1] .

قطاع الصناعة: تكبد قطاع الصناعة خسارة جسيمة إثر هبوط الإنتاج الصناعي الذي وصلت نسبته إلى 10% في الربع الأول من عام 2001، ثم 6%في الربع الثاني من نفس العام[2]، وانخفضت نسبة النمو في قطاع التكنولوجيا من 12% عام2000 إلى 4%عام 2001، وتم إغلاق 300 شركة[3].

قطاع البناء والإسكان: لقد تراجع قطاع البناء بنسبة 8% من القيمة المضافة بسبب منع العمال الفلسطينيين من الوصول لعملهم وذلك أن 25% من قطاع البناء يعتمد على العمال الفلسطينيين وتقدر خسائر هذا القطاع بحوالي 650 مليون دولار[4].

قطاع العمالة: ازداد حجم البطالة عام 2002 لتبلغ 10.4% مقابل 9.4% عام 2001، وهذا يعني أن مستوى البطالة في إسرائيل اليوم هو الثاني من حيث الارتفاع بين الدول الغربية، ولا يتفوق عليها سوى إسبانيا التي تبلغ البطالة فيها 11.2%، و انخفض الأجر الإجمالي لساعة العمل عام 2002 لأول مرة منذ سنوات عديدة بنسبة 5%، فقد تقلص أجر ساعة العمل في قطاع الأعمال بنسبة أكبر حيث بلغت 6%، في حين انخفض أجر عمال الخدمات العامة بنسبة 2.8%[5] .

قطاع الاستثمارات: تقلص حجم الاستثمار الأجنبي في إسرائيل عام 2002 بنسبة 8.9% استمرارا للانخفاض الذي حصل عام 2001 الذي كانت نسبته 601%[6] .

قطاع التجارة الخارجية: انخفض مجمل تصدير البضائع والخدمات عام 2002 بنسبة 5.4% بعد انخفاض حاد بنسبة 11.7% عام 2001، مقارنة مع ارتفاع نسبته 2503% عام 2000. وبالنسبة للاستيراد فقد انخفض عام 2002 بنسبة 3%[7]. و ارتفاع العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي من 68 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ، فيما بلغ عجز ميزان المدفوعات 62 مليار دولار عام 2001 مقابل فائض قيمته 600 مليون دولار عام 2000 وهو ما يعود بصفة أساسية إلى انخفاض الصادرات الإسرائيلية[8].

القطاع المالي: شهد سعر صرف الشيكل الإسرائيلي تراجعا كبيرا أمام العملات الأجنبية الأخرى، حيث بلغ حجم التراجع أمام الدولار منذ بدء الانتفاضة في 28 /9/ 2000 وحتى أيار 2002 ما نسبته 36% حيث انخفض من3.6 شيكلات للدولار الواحد في نهاية عام 2000 إلى 4.7 شيكلات للدولار في بداية شباط 2002 إلى أن وصل إلى 4094 شيكلات في 2002/5/8، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الواردات السلعية من العالم الخارجي فضلا عن زيادة معدلات التضخم التي تجاوزت 9.8% خلال الربع الأول من عام 2002، مما دفع البنك المركزي الإسرائيلي إلى رفع سعر الفائدة في نيسان 2002 بمقدار 2 نقطة مئوية لتصل إلى 46% للحيلولة دون قفز معدلات

---

[1] http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html
[3] http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html
[3]http://www.qudsway.net/akhbar/arshiv/2002/7-2002/.htm.
[4] http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html
[5]http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/htm.
[6]. http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/htm.
[7]http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/htm
[8]http://www.qudsway.net/akhbar/arshiv/2002/7-2002/.htm.

التضخم ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد[1]، أما جدول أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب انخفض بنسبة 2.5%، واستمر انهيار أسهم شركات التكنولوجيا بكل فروعها وخسرت العديد من الشركات مليارات الشواقل وأدى هذا الانهيار إلى مغادرة شركات يابانية بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة ومن المعروف بأن اليابان هي أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أسيا بعد هونغ كونغ[2] .

الموازنة العامة: وقد ارتفع العجز في الموازنة ليصل إلى 3.8 مليار دولار عام 2001 بعد أن كان 1.8 مليار دولار عام 2000 أي ما يعادل 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ العجز المالي السنوي الحكومي لعام 2001 بنسبة 4.6% من مجمل الناتج العام. وهو عجز يقدر بـ21.3 مليار شيكل وهو ما يتجاوز السقف التي حددته الحكومة بـ7.4 مليار شيكل ويرجع سبب هذا العجز إلى الانخفاض الحاد في مدخلات الدولة من ضريبة الدخل خصوصاً في الربع الأخير من عام 2001[3] .

والمقاطعة بأشكالها المختلفة –بما فيها المقاطعة الاقتصادية– إحدى وسائل الدفاع عن النفس للدولة ضد المعتدين على أراضيها، وتعتبر المقاطعة العربية لإسرائيل التي بدأ العمل بها منذ عام 1945عملاً دفاعياً مشروعاً أقرته الوقائع الدولية وجامعة الدول العربية كإحدى الوسائل التي يستخدمها العرب ضد الاعتداءات الواقعة عليهم من إسرائيل. ولقد ارتكزت المقاطعة العربية لإسرائيل منذ عام ﷺ على ثلاثة محاور ﷺ :

الأول: حظر استيراد البضائع والخدمات الإسرائيلية الأصل من قبل الدول التي تطبق المقاطعة.

الثاني: عدم التعامل مع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل والدول التي لا تلتزم بالمقاطعة.

الثالث: عدم التعامل مع الشركات التي لا تلتزم بالقائمة السوداء التي وضعها مكتب المقاطعة.

أثر المقاطعة العربية على إسرائيل:

لا يمكن الجزم بأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد حققت كل أهدافها، وذلك لأنها لم تطبق 100%، ولكن لا يمكن إنكار الآثار والخسائر الاقتصادية التي تكبدتها إسرائيل بسبب هذه المقاطعة، وتشير بيانات المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في دمشق إلى أن تلك الخسائر أخذت تتراكم بمرور الوقت، حتى بلغ إجمالي الخسائر 90 مليار دولار منذ بداية المقاطعة وحتى عام 1999، والجدول رقم (2) يوضح تراكم خسائر إسرائيل المباشرة بسبب المقاطعة العربية لها منذ عام1945 وحتى عام 1999[5].

جدول رقم (2) خسائر إسرائيل من المقاطعة

الفترة	1956-1945	1973-1957	1983-1974	1998-1984	1999	المجموع
الخسائر(مليون دولار)	50	250	44700	42000	3000	90000

[1] - http://www.qudsway.net/akhbar/arshiv/2002/7-2002/.htm.

[2] - http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html

[3] - http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html

[4] - http://www.islamonline.net/arabic/economics/2000/12/article1.shtml.

[5] - http://www.palseek.com/aqsa/makataa.htm .

المصدر : http;//www.islam-online.net

في ظل الوقائع الفلسطينية الراهنة (انتفاضة الأقصى)، وما يرافقها من تطورات عربية وعالمية وإسلامية، ارتفعت الأصوات (في أكثر من مكان وميدان) من أجل وقف التطبيع مع إسرائيل وإغلاق المكاتب الإسرائيلية، وطرد السفراء الإسرائيليين من العواصم العربية، ومقاطعة المنتجات الأمريكية و الإسرائيلية. وقد ترجمت هذه الأصوات إلى واقع عملي،حيث عقد مكتب المقاطعة أول اجتماع له في تشرين الأول عام 2001 بعد ثماني سنوات من التوقف، لإعادة تفعيل الحظر الذي كان مفروضا على الشركات المتعاملة مع إسرائيل، ردا على التصعيد العسكري الإسرائيلي المتواصل ضد الفلسطينيين.

وكذلك عقد ضباط اتصال المكاتب الإقليمية العربية لمقاطعة إسرائيل مؤتمرهم الثامن والستون بدمشق، بمشاركة عربية واسعة وصلت إلى تسع عشرة دولة، إضافة إلى وفدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي[1].

وتؤكد هذه المشاركة الكبيرة على أن الروح قد عادت بشكل فعلي إلى جسد المقاطعة بعد السنوات العديدة من التوقف، بسبب خداع إسرائيل وإيهامها البعض بأنها تسير في طريق السلام.

وهناً يمكننا القول أن الظروف الدولية والعربية رغم تأثيرها على المقاطعة العربية لإسرائيل فإنها لا تفقد هذا السلاح العربي فاعليته، ولا تجعله عديم التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي وفرص الازدهار الاقتصادي والحربي الإسرائيلي، (وفي أسوأ الظروف فإنها تضع على كاهل الدول العربية مزيداً من الجهد والأعباء لاستخدام هذا السلاح مقارنة بالماضي)، ويبقى سلاح المقاطعة العربية لإسرائيل سلاح فعال ومهم، وتأتي أهميته من أنه يقع في المنتصف بين خيارين: الحرب أو السلام، فليس هناك إجماع عربي على خيار إعلان الحرب ضد إسرائيل، وليس هناك اقتناع إسرائيلي وتوجه حقيقي نحو السلام، ومن ثم يبقى خيار المقاطعة العربية الحكومي والشعبي لإسرائيل البديل المطروح والذي سيلقى إجماعاً عربياً، وسيكون له نتائج ملموسة بشرط أن تأخذ الدول العربية جميعاً بمبادئ مقاطعة مشددة على إسرائيل، وتعيد نظر في توجيهاتها الاقتصادية تجاه إسرائيل وأمريكا على وجه الخصوص، ولولا اختراق مبدأ المقاطعة باتفاقيتي كامب ديفيد مع مصر ووادي عربة مع الأردن لكان للمقاطعة العربية دوراً بقدر أضعاف ما هي عليه.

وأخيراً نستنتج من هذا البحث النقاط التالية:

1- مرّ الاقتصاد الإسرائيلي في سياق تطوره وحتى عام 2001 بأربع مراحل، كل مرحلة كانت تهيئ للمرحلة التالية، وتميزت المرحلة الأولى بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره، في حين كانت سمة المرحلة الثانية النمو

[1] – جريدة تشرين، العدد 8299، تاريخ 2002/4/28.

المتسارع، وكانت المرحلة الثالثة مرحلة تضخم وكساد اقتصادي، في حين ظهرت في المرحلة الرابعة محاولات حثيثة وجادة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة.

2- على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق قفزات نوعية، فإنه يعاني من أزمات حقيقية تتمثل في الديون و التضخم، والعجز التجاري، والبطالة.

3- اعتماد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على المساعدات الخارجية، فلو اختفت هذه المساعدات لسبب أو لآخر لن يكون هناك شك بحدوث هزه في الميزانية الإسرائيلية.

4- يمكن للعرب مواجهة إسرائيل من خلال مواجهة اقتصادها وذلك بدعم الانتفاضة وتفعيل سلاح المقاطعة العربية للمنتجات الإسرائيلية، وإقامة تكتل اقتصادي عربي يمكن أن يلعب دوراً قيادياً في الاقتصاد العالمي.

المراجع:

.....

الكتب العربية:

[1]– د.المسيري، عبد الوهاب محمد، 1988– *الاستعمار الصهيوني الاستيطاني وتطبيق الشخصية اليهودية*، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، قبرص، ص 135 .

2– النجار، أحمد السيد، 1998– *دور المساعدات الخارجية لإسرائيل*، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، عدد الصفحات 134، ص50–51.

3–النقيب، فضل، 1995– *الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني*، الطبعة الأولى،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص 42،43

4– د.ماضي، عبد الفتاح محمد، 1999– *الدين والسياسة في إسرائيل*، الطبعة الأولى، مكتبة مد بولي، القاهرة، عدد الصفحات 618، ص74 –75 .

5– د.مرسي، فؤاد، 1983– *الاقتصاد السياسي لإسرائيل*، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص.101

[6]– وهبة، محمود، 1994 – *إسرائيل والعرب والشرق أوسطية*، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص 235.

الكتب الأجنبية:

[1]- Abed,GeorgeT.(ed)(1988)./the Palestinian Economy:Studies in Development under Prolonged Occupation.London:Routledge.

2–Aharoni, yair (1991). The Israeli Economy : Dreams And Realities. London Routledge .P .71 .

3- Ben-Porath,Yoram(ed) (1986). The Israeli Economy:Maturing Through Crises. Cambridge, Mass, London:Harvard University Press.

4–Rivlin,Paul(1992). The Israeli Economy:Boulder, Colo:Westview Press.P.57

التقارير:

1– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2000– البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص .202

2– تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 1997 – البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، الطبعة العربية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص 257 .

الدوريات:

1– جريدة المستقبل اللبنانية.

2– صحيفة هآريتس الإسرائيلية.

3– جريدة تشرين السورية.

المجلات:

1-المجلة العسكرية الفلسطينية، العدد نيسان 199 السنة السابعة.

2- مجلة الأرض الصادرة عن مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية عام 2001.

مواقع الإنترنت:

1--http:/www.aljazera.com/economics/2001/11/11-5-5/htm.
2--http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/ htm
3--http://www.ipc-ps.info/ipc_a/ipc_a-1/a_News%20Reports/ipc-a_reports20.html
4--http:/www.aljazera.com/economics/2002/7/7-17-4.htm.
5--http://www.qudsway.net/akhbar/arshiv/2002/7-2002/.htm.
6--http:/www.aljazera.com/economics/2003/1/1-1-9/htm.
7--http://www.islamonline.net/arabic/economics/2000/12/article1.shtml.
8--http://www.palseek.com/aqsa/makataa.htm
9-http://www.albayan.co.ae/albayan/2000/07/16/ray/3.htm